

حالف على وثيقة الضمانات والبيان الختامي لمؤتمر الحوار

16 ملاحظة واعتراضاً قدمها المؤتمر وحلفاؤه:

مشروع البيان أسقط ضمانات الحفاظ على الوحدة اليمنية

لم يتطرق
البيان
للوحدة
اليمنية
على
الإطلاق

حمل البيان
عبارات غامضة
عن السلطات
المحلية
والإتحادية

أكد مكوّنوا المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في مؤتمر الحوار الوطني رفضهم لمشروع البيان الختامي لمؤتمر الحوار بصيغته الحالية، حيث إنهم لم يشاركون في إعداده أو صياغته، كما أنه يعبر عن وجهة نظر طرف بذاته. وقال المؤتمر والتحالف في بيان لهم: إن البيان يحمل عبارات وإشارات غير توافقية وإن ما حدث من تغيير سلمي كان انعكاساً لواقع معقد وشائك، ولهذا لا يستطيع طرف أن يصيغ التاريخ كما يريد. لافتين إلى أن البيان لم يشر للمبادرة الخليجية التي أكدت على قضية جوهريّة ومركزيّة هي أن تؤدي جميع الحلول إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، ما يعني أن هدف ضمان الحفاظ على الوحدة

لم يتطرق
البيان
للوحدة
اليمنية
على
الإطلاق

تجنب الإشادة بدور مجلس التعاون الخليجي
في رعاية وانجاح التسوية السياسية

تعهد استخدام مصطلح 8+8 رغم
تصحيحه في كل وثائق الحوار

تجاهل تماماً المبادئ الأربعة الواردة في بيان رئاسة مؤتمر الحوار الصادر في 7 يناير

لم يلتزم بالتسمية الحرفية الصحيحة للدولة

والماء، والإشغال العامة، والصحة، والتربية وبقية الخدمات الأخرى لما كان لنا أو لغيرنا ملاحظة.. هم لا يدركون أن اليمن مازالت وبنظرة شاملة على أوضاعها، وبرغم هذه الأزمة التي أحقت أضراراً جسيمة بالمجتمع وبالمكاسب الوطنية مازالت أفضل من غيرها من الدول، إن سلبات الماضي، كثيرة كما هي في أي بلد في العالم لكن إيجابيات هذا الماضي كبيرة قياساً إلى الموارد، ووعينا العام.. إن الرغبة غير الواعية لإدانة الماضي في كليته موقف سلبى، والإشادة أو الالقاء، بتمجيد هذا الماضي أيضاً موقف سلبى.

13- أشاد مشروع البيان بمستوى الانضباط للنظام الداخلي، نعم في الواقع هناك درجة من الانضباط قد سادت أعمال مؤتمر الحوار، وبصورة عامة عقدنا مؤتمراً وطنياً، نعول على تأنجه كثيراً في رسم معالم المستقبل، لكن من غير المنطقي أن نقول إننا التزمنا تماماً بقواعده ونصوصه، لقد تم خرق النظام الداخلي أكثر من مرة، ومن ذلك ما يتعلق بتقارير فريق الحكم الرشيد وفريق المصالحة وفريق قضية صعدة إضافة إلى لجنة التوفيق، كما جرت عمليات إقصاء في بعض هيئات مؤتمر الحوار وليس هناك من دليل أكثر من أن لجنة التوفيق لم تعكس تركيبة مؤتمر الحوار، كانت في الواقع ومازالت تمثل طرفاً من أطراف الصراع أو تكاد، وعندما تم الاحتكام لهذه اللجنة في القضايا الأكثر تعقيداً، والأكثر التباساً، أو خطراً على الوفاق بدت هذه اللجنة منحازة لطرف بعينه، فغابت العدالة وحل الضيم على بعض مكونات مؤتمر الحوار، الأمر كذلك فيما يتعلق بالأمانة العامة التي في الواقع كانت في تركيبها معيبة عن ذات الطرف الذي سيطر على تنظيم أعمال مؤتمر الحوار.. ومرة أخرى لسنا بصدد تقييم دور الأفراد أو نشاطهم.

هناك إيجابية تعترف بها ونجلها أن رئيس الجمهورية، رئيس مؤتمر الحوار، قد تدخل أكثر من مرة لإحقاق الحق، وتصحيح الخطأ.. وأعاد بعض الأمور إلى نصابها، وعلى ذلك أمثلة كثيرة، ربما أشرنا إلى بعضها في ثنايا هذا التقرير، تصريحاً أو تلميحاً، لكن يكفي توجهاته القاطعة بإضافته في بيان رئاسة مؤتمر الحوار الذي تمت الموافقة والتصويت عليه في الجلسة الثالثة وإضافته إلى مخارج مؤتمر الحوار، ومازالت هناك بعض المخالفات وتطلب تدخل الرئيس لحسمها

14- كان يمكن توحيد المصطلحات في مشروع البيان الختامي، حيث تبدو الترجمة غير دقيقة هنا، والمثال الأكثر شيوعاً على هذا الخطأ هو تسمية الدولة، فذكرت مرة بالجمهورية الاتحادية الجديدة في اليمن، وأخرى باليمن الاتحادى الجديد، وثالثة باليمن الجديد، دون ذكر صيغة الجمهورية أو الاتحادية، والتسمية الصحيحة (الجمهورية اليمنية الاتحادية).. وفي وثيقة مهمة لا بد من الالتزام الحرفي بهذا المصطلح واستخدام مصطلحات أخرى قد يخلق أسباباً جديدة للاختلاف، الذي لا يجوز أن يحدث في أمر ذي شأن كبير كهذا.

15- ليس من المناسب في بيان مهم، ووثيقة تاريخية كهذه أن يتم الإشادة بدور الأصدقاء، ودعمهم لنا، دون الإشادة بدور الأصدقاء العرب، وعلى وجه الخصوص الإشادة في دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة دوراً محورياً في دعم جهودنا لتجاوز الأزمة.. ما كان بصراحة بإمكاننا الصمود في سوجه التحديات الاقتصادية لولا دعمهم فهم يستحقون التقدير والثناء، وهو ما تجنب ذكره مشروع البيان.

16- أخيراً نقترح تشكيل لجنة صياغة، من كافة المكونات تحاول تقديم بيان ختامي توافقي تصالحي غير منحاز عادل في حق الجميع، ومتسامح مع الجميع.

المؤتمر الشعبي العام وأحزاب.. التحالف الوطني الديمقراطي

لا يريدون أن يغادروا هذا المصطلح، كما لم يغادروا مصطلحات أخرى سنأتي على ذكرها لاحقاً.. إن الحديث هنا لا يذهب نحو أشخاص الأمانة، فهم قد بذلوا جهوداً يشكرون عليها، لكننا نتحدث هنا عن خلاف بين رؤية ورؤية وموقف وآخر.. وهو خلاف غير شكلي كما ظن البعض في بداية الأمر.

11- تحت عنوان «دولة مدينة حديثة» أسهب البيان في أكثر من موضع عن بناء السلطات المحلية في الأقاليم والولايات، وجاءت بعض العبارات غامضة توحى بأكثر من معنى، وهذا التركيز على المحليات دون الاهتمام بالسلطات الاتحادية لا ينسجم إطلاقاً مع رغبتنا المشتركة في بناء دولة موحدة، قادرة على مواجهة تحديات المستقبل ومخاطر.. علينا أن ندرك أن اهتماماً أكبر ببناء السلطات الاتحادية بالمفهوم الذي تقدمه وثائق مؤتمر الحوار كدولة اتحادية ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا.. إن اهتمامنا بالدولة بكل مستوياتها المركزية والمحلية هو من صلب عملنا اليوم وغداً خاصة ونحن نضع السياسات العامة ونحدد المسار، كما أنه من صلب عملنا ونحن ننفذ هذه السياسات.. بدون ذلك فإن تضخماً ما قد يحدث لا يخدم هذه المستويات فيؤدي ذلك إلى خلل في آلية وعمل الدولة، فيختل التوازن.. وتتوقف إحدى هذه المستويات على أخرى ويحدث الصراع.. وباختصار ليس من المنطقي التقليل من أهمية السلطات الاتحادية.

12- تحت عنوان «يمن مزدهر» صور مشروع البيان الختامي اليمن، وكأنها دون كهرباء، ولا ماء، بدت بلادنا وكأنها تعيش في العصور الوسطى.. وإذا كانت بلا ماء، ولا كهرباء، فسيتخيلها القارئ غير المطلع على واقع الحياة أنها بدون طرقات.. وبدون مستشفيات وبدون مدارس، أو اتصالات، أو خدمات مالية أو مصرفية.. هذه الوثيقة تاريخية، ولا يجوز بأية حال من الأحوال قبول أية عبارات فيها لا تعكس واقع الحياة.. لو أن الوثيقة قالت بأن الحاجة ماسة لتطوير الخدمات في مجال الكهرباء، وحتى اليوم

منبياً على موقف غامض من الوحدة ومتشكك في بقائها، وصمودها، وتاريخها، ومصيرها.

5- إن مشروع البيان الختامي قد تجاهل حقائق الواقع، على الأقل انطلاق من موقف عمدي.. تجاهل البيان حقيقة أن اليمن أرض حضارة، وشعب معطاء، وتاريخ مجيد.. لذلك دعا التقرير إلى الانعتاق من الماضي.. لقد كنا سندرك القصد من هذه العبارة لو جاءت عابرة، يمكن تصحيحها في السياق العام وأخذها بقدر من حسن النية، لكنها جاءت عنواناً لموضوع، وموضع يعبر عن عنوان، يدعو إلى التحرر من الماضي كلبية وكأننا نعيش في حالة من العبودية التامة، أو الجهل المطلق، هذه العبارات وهذا المضمون لا يجوز بأية حال من الأحوال أن تبقى في النص لأنها تنظر إلى حياتنا بشيء من الدونية.

سنتفق معهم لو دعونا إلى الانعتاق من سلبات الماضي، أو آثاره السلبية على حياتنا، إن معظم الفقرات التي وردت تحت هذا العنوان تستوجب إعادة النظر في صياغته.

6- كما أننا نتفق مع العبارات التي دعت إلى تصحيح أخطاء الماضي.. وجبر الضرر للمتضررين في كل المراحل وأينما كانوا.. لكننا بالتأكيد لن نذهب معهم وهم يرغبون بوضوح الذهاب بنا تحت هذا العنوان إلى مواجهات جديدة، وصراعات، وتناحرات لا حدود لها.. انظروا كيف وقد اتفقنا على جبر الضرر يضيفون إليها المساءلة، يريدون تطبيق أساليب قادمة من مجتمعات أخرى على مجتمعاتنا.. هذه العبارات القبول بها يمثل خطراً حقيقياً على مجتمعاتنا الذي عاش مراحل عدة من صراعات سياسية، وقبيلية، وحزبية لا حدود لها.. المسألة هنا تفتح باباً لا حدود له من التناحر من الحرب الأهلية بعد 1962م والحرب الأهلية قبيل الاستقلال في 1967م وما بعدها في جنوب البلاد وشمالها راح ضحيتها المئات والآلاف من أبناء اليمن.

7- نحن نطمح لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية للجميع في أحداث الأزمات الماضية، وفي العقود التي سبقتها وتتحدهن عن الجميع، لكن علينا أن

نحقيق هذه العدالة برؤية يمنية وبرغبة أكيدة في مغادرة الماضي، بعيداً عن روح الانتقام، والثأر الذي لن نحصد منه سوى المزيد من الأذى والضرر الاجتماعي، وسيصيب الوحدة الوطنية في مقتل.

8- ربما كان من المناسب ونحن نستعرض نتائج مؤتمر الحوار في مشروع بيانه الختامي أن نعطي لكل قضية حقها من الاهتمام، بداية نقول: إن القضية الجنوبية وهي قضية محورية قد تناولها مشروع البيان بقدر من التفصيل، لكن قضايا أخرى كقضية صعدة، والمصالحة الوطنية، والحقوق والحريات، والحكم الرشيد، وغيرها لم تحظى بذات الاهتمام، وهي قضايا مهمة وحيوية، كان الأفضل أن يتناول البيان هذه القضايا قضية، قضية ومسألة، مسألة، في فقرة واحدة على الأقل، لكن البيان ذهب كثيراً نحو الماضي، لقد تجنب البيان وهو خلاصة للجهود المشتركة، ورصد لحوار طويل، تكثيف الرؤية للمستقبل، وأفسح المجال لمسائل أخرى علقت بأذهان المعدلين له، فبدت وكأن مؤتمر الحوار لم يتناول غيرها.

9- لننظر إلى العنوان «إطلافة على مخارج الحوار الوطني» في ثالثة.. ثم نجد هذه الإطلافة تغيب هنا الموضوعات التي استغرقت عملنا خلال العشرة الأشهر الماضية. اكتفي هنا بثلاثة أسطر تيمية، سقيمة.

10- لا ريب أن معدّي مشروع البيان قد أرادوا القول إن الفريق الذي ترأسه الأستاذ جمال بن عمر، وهو الفريق المصغر المنبثق عن القضية الجنوبية، إنما هو جنوبي شمالي، أو شمالي-جنوبي.. وهذا هو ذات السبب الذي يجعلهم يستخدمون مصطلح ثمانية + ثمانية.. وهو المصطلح الذي تم تصحيحه في كل الوثائق لاحقاً إلا في هذه الوثيقة..

لقد ظلت الأمانة العامة لمؤتمر الحوار تصر على استخدام هذا الرمز رغم أن الفريق قد شكل من مكونات عدة، كانت الأمانة العامة تبثت رسائل إلى المواطنين عن أعمال الفريق تحت هذا العنوان، وحتى اليوم

بسم الله الرحمن الرحيم
اعتراضات وملاحظات مكثفة من المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي على مشروع البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني

أولاً ملاحظات عامة:

1- إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي لا توافق على هذا البيان بصيغته الحالية.. فلم يشارك في إعداده أو صياغته.. ومازال مشروع البيان يعبر عن وجهة نظر طرف بذاته.

2- إن علينا أن نرسل رسالة واضحة إلى الشعب اليمني، مضمونها العام أننا توافقتنا وإلى حد كبير قد تصالحنا ووضعنا المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار - لغة البيان لا توحى بذلك- ففي ثنايا البيان عبارات وإشارات غير توافقية، إذا كان الهدف العام لهذه العبارات هو التعبير عن أن تغييراً سلبياً قد حدث، فيجب أن يدرك الجميع أن التغيير السلمي قد حدث بمشاركة الجميع وبفضل التنازلات التي قدمتها القيادة السياسية السابقة، وإلا كيف نفسر وجودنا جميعاً هنا في هذه القاعة تحت سقف مؤتمر الحوار الوطني على اختلاف مشاربنا وتوجهاتنا.. ما حدث من تغيير سلمي كان انعكاساً لواقع معقد وشائك، ولهذا لا يستطيع طرف أن يصيغ التاريخ كما يريد.

3- من المفترض أن المبادرة الخليجية والبيها التنفيذية وقراري مجلس الأمن «2014، 2015» هي المرجعية التي تمت الخطوات اللاحقة استناداً إليها، لكن مشروع البيان لم يشر إلى الأهداف والمبادئ العامة للمبادرة التي أكدت على قضية جوهريّة ومركزيّة هي أن تؤدي جميع الحلول إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.. إن هدف ضمان الحفاظ على الوحدة قد تم إسقاطه من البيان، ووردت عبارات كالتالي جاءت في الفقرة الثانية من ص «27» وهي «أن الهدف الأسمى يتمثل في تروسيخ دعائم الاستقرار، وبناء اليمن الاتحادي الجديد».. ورغم سمو هذين الهدفين إلا أن هدف الحفاظ على الوحدة لا بد أن يحظى بأولوية في تفكيرنا وسلوكنا. وحاكماً لدستورنا الجديد، كما أنه هو الضامن الحقيقي لاستقرار، بل إن كل كلمة من الوثيقة اليمنية في البيان الختامي لم ترد على الإطلاق، وكأنها الوحدة اليوم ليست محل خطر، وكان الصراع يجري بحثاً عن الاستقرار فقط، أو بحثاً عن الشكل الجديد للدولة.. إن عمق وجذور الأزمة إنما ينبع من أن الوحدة اليمنية قد تعرضت للتهديد، تهديداً حقيقياً.. وإن هذا التهديد كان سبباً من أسباب هذا الوضع المأزوم الذي نحن فيه الآن.

4- لقد تجاهل مشروع البيان الختامي تماماً المبادئ الأربعة الواردة في البيان الرئاسي الصادر في 7 يناير 2014م، والمصادق عليه في اليوم التالي 8 يناير 2014م والذي أقر في الجلسة العامة لمؤتمر الحوار بالإجماع.. نذكر الجميع الذين صادفوا عليه بمضامينه العامة والحيوية والاستراتيجية والتي من أهمها أن مخرجات مؤتمر الحوار ووثائقه كافة والتي تشكلت الدستور الجديد لا يمكن لها أن تتعارض مع المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية الزمنية وقراري مجلس الأمن.. وأن هذه المخرجات لن تؤسس لكيانات تشطيرية أو طائفية تهدد وحدة اليمن وأمنه واستقراره.. وبأنها ستضمن حلاً عادلاً وشاملاً للقضية الجنوبية وفق مبادئ العدل والقانون والمواطنة المتساوية.. وأنها تهدف إلى معالجة مظالم ضحايا الصراعات السياسية كافة.. وأخيراً أنها تضمن دستوراً جديداً بنصوص قاطعة تصون وحدة اليمن.

هذا البيان، الذي عدا وثيقة مهمة، ربما هي الأكثر أهمية من بين وثائق مؤتمر الحوار.. تجاهله مشروع البيان الختامي عن قصد وسابق إصرار.. هذا التجاهل كان ومازال

ثانياً: ملاحظات متعلقة بالصياغات..

رئيس
الجمهورية
رئيس مؤتمر
الحوار تدخل
أكثر من مرة
لإحقاق الحق
وتصحيح الخطأ

فمثلاً كيف نفهم هذه العبارات:

1- لاشك أن المجتمع العادل سيضع قواعد للمجتمع السلمي.

2- ستطبق الدولة مبادئ أساسية لتحويل شكل العلاقة المدنية- العسكرية.

3- ماذا يقصد بمصطلح «تقرير المكانة السياسية».. عادة هذا المصطلح يستخدم مع مصطلح حق تقرير المصير، خاصة في المواثيق الدولية.

4- كان يمكن استعراض تاريخ عملية التسوية، كما وردت في بداية مشروع البيان في مكان آخر، مثلاً في مشروع مقدمة الوثيقة، وليس في مقدمة البيان، ربما كان ذلك أفضل.

5- ليس صحيحاً أنه لا يوجد مجلس وطني للدفاع والأمن حتى يدعو مشروع البيان إلى إنشائه، كان هذا المجلس ومازال يمارس دوراً وطنياً.

6- «يمن عادلاً اجتماعياً» العدل لا يمكن جعله اجتماعياً فقط، العدل مطلوب على كل المستويات، والدستور الجديد والقوانين يجب أن تضمن حقوق عادلة لكل أبناء الشعب اليمني في كل جوانب الحياة.

7- «ينبغي أن تكون إرادة الشعب» لقد خضنا حول هذه المسألة كثيراً، لقد قلنا دائماً نحن هنا شعباً يمينياً، فحيثما جاءت كلمة الشعب لا بد أن توصف باليمني.. ومع هذا المصطلح وفي ذات الفقرة ذكر الجنوب، ولا حاجة لتبيان القصد هنا.

8- «علينا أن نتخذ خطوات لمعالجة المظالم المشروعة» ربما قصد مشروع البيان التظلمات المشروعة.

9- قامت فرق العمل بالنزول الميداني.. والصحيح بعض الفرق، ربما غابيتها وليس كلها.

نطمح إلى
تحقيق المصالحة
الوطنية والعدالة
الانتقالية برؤية
يمنية وبرغبة
أكيدة في
مغادرة الماضي